



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/219
S/21252
18 April 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

مجلس
الأمن



الجمعية
العامة

APR 19 1990

UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن
السنة الخامسة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون

البنود ٢٥ و ٥١ و ٥٧ و ٥٨ من
القائمة الأولية*

الحالة في الشرق الأوسط
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة
النووية في منطقة الشرق الأوسط
الأسلحة الكيميائية
والبكتريولوجية (البيولوجية)
نزع السلاح العام الكامل

رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠ موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل لكم طيه رسالة موجهة اليكم من الدكتور أحمد عممت
عبد المجيد ، نائب رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها ، بشأن إنشاء منطقة خالية من
أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط ، وهي توجز بيان الرئيس حسني مبارك في هذا
الشان .

وأرجو أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في
إطار البنود ٢٥ و ٥١ و ٥٧ و ٥٨ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) عمرو موسى
السفير
الممثل الدائم

A/45/50

*

مرفق

رسالة موجهة الى الامين العام من نائب رئيس
وزراء مصر ووزير خارجيتها

لا يزال الشرق الاوسط ، كما تعلمون تمام العلم ، منطقة متفجرة جدا تمزقها المنازعات . وحتى في هذه الاوقات التي يبرز فيها ، فيما يبدو ، مد سلمي في مناطق مختلفة من العالم ، فان "الحالة في الشرق الاوسط لا تزال تمثل مصدرا للقلق العميق الشديد ..." مثلما لاحظتم ببلاغة في تقريركم عن أعمال الأمم المتحدة (A/44/1) المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين .

وقد زاد تطورات جدت مؤخرا في المنطقة من إبراز أهمية وإلحاح مسألة الشرق الاوسط من الاثار المشؤومة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل .

إن مصر تدعو منذ أكثر من ١٥ سنة الى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط . وقد نبع هذا الموقف من التزامنا الراسخ بنزع السلاح النووي ، وبعدم انتشار الأسلحة النووية ، ومن اقتناعنا العميق بأن إدخال الأسلحة النووية الى الشرق الاوسط ستكون له عواقب مدمرة على احتمالات الاستقرار والامن في المنطقة ، وعلى صيانة السلم والامن الدوليين بوجه عام .

وقد أعرب المجتمع الدولي من جديد ، في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، عن تأييده لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط . وأبرزت الجمعية العامة ، في جملة أمور ، في قرارها ٦٥/٤٣ ، المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والذي اعتمد دون تصويت ، تدابير وخطوات معينة ينبغي أن تنظر فيها دول المنطقة ريثما يتم انشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، وفي مقدمتها الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المرافق النووية الموجودة في دول المنطقة .

وجدير بالذكر أن مصر والبلدان العربية الاخرى التي لديها برامج نووية ذات شأن قد اتخذت هذه التدابير . واستوفت المعيار ، الذي يعتبر عالميا قرارا ملزما قانونا ، وهو قرار بعدم اقتناء أسلحة نووية ، وكذلك اجراءات التحقق اللازمة لكفالة الامتثال . ومن المهم للغاية الآن أن تنضم جميع دول المنطقة الى المعاهدة

المذكورة ، وأن تقبل تطبيق كامل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مرافقها النووية .

واتخذت مصر أيضا موقفا على نفس الدرجة من الايجابية ، وقامت بدور نشط في جهود نزع السلاح فيما يتمل بأسلحة التدمير الشامل الاخرى ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية بشكل خاص . ومن رأي مصر المدروس أنه ينبغي معالجة موضوع الأسلحة الكيميائية في سياق شامل وعالمي يتضمن جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل ، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية ، وذلك كفالة للأمن الدولي والاقليمي .

وقد أعلن الرئيس حسني مبارك بحزم في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ تأييد مصر لضمان جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة التدمير الشامل . وأكد الرئيس مبارك ما يلي :

١ - ينبغي حظر جميع أسلحة التدمير الشامل دون استثناء ، في الشرق الاوسط ، أي الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية الخ .

٢ - ينبغي لجميع دول المنطقة ، دون استثناء ، أن تأخذ على عاتقها التزامات متكافئة ومتبادلة في هذا الصدد .

٣ - ينبغي وضع تدابير وطرائق تحقق للتأكد من امتثال جميع دول المنطقة امتثالا كاملا لجميع أشكال الحظر بكل مداها ودون استثناء .

وستواصل مصر العمل مع الدول في المنطقة وخارجها ، بغية إعلان اعتبار الشرق الاوسط منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل ، ووضع تدابير التحقق الدولية اللازمة ، التي تنطبق على جميع دول المنطقة على قدم المساواة . ونحن نأمل بإخلاص في أن تتعاون سائر دول المنطقة بنفس الدرجة في هذا الصدد ، في الوقت الذي نجتهد فيه لتعزيز احتمالات إحلال سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط .

- - - - -